أبيات التمثيل والاستئناس وأثرها في التقعيد النحوي

أ.د. عصام الكوسى

إنّ من يطالع مصنفات النحويين يقف على مصطلحات خمسة تعاورها النحاة، وهي الاستدلال، والاستشهاد، والاحتجاج، والتمثيل، والاستئناس. فهل لهذه المصطلحات دلالة واحدة أم أنَّ لكلٍّ منها مدلولًا خاصًا بها؟

إن الاستدلال والاستشهاد يعنيان معنىً واحدًا، ولم يميز النحاة بينهما، فكلاهما يعني: استحضار المسموع من كلام العرب من أجل تقرير قاعدة ما أو تأكيدها،[١] بيد أن الملاحظ في مصنفات النحاة الأوائل شيوع مصطلح الاستدلال بكثرة في تقديمهم للمسموع الذي يستدل به، فسيبويه يقول: «والدليل على ذلك، ويستدل على ذلك، ويدلّك على ذلك»[٢]. والفراء (٢٠٧هـ)[٣] يقول: «يستدل به، فذلك دليل، لاستدللت على ذلك»،[٤] والمبرد (٢٨٥هـ)[٥] يقول: والدليل على ذلك[٦]، وهذا يدلك على. وأبو بكر الأنباري[٧] (٣٢٨هـ) يقول: «لم يُقم عليه دليلًا تصح به حجته»، وقال: «إلا بدليل يزيل اللبس عن السامعين»[٨] فالنحاة كوفيين وبصريين شاع هذا المصطلح بكثرة في كتبهم.

أما مصطلح الاستشهاد فقد كان نادرًا في مصنفاتهم، وقد وقفت عليه عند المبرد حينما قال: «الشاهد على ذلك.. ويستشهدون على ذلك»[٩] وعند أبي بكر

الأنباري إذ قال: «فإنه لا يحتاج إلى شاهد، فجعل هذا شاهدًا لقوله...»[١٠] وقد شاع هذا المصطلح لدى النحاة المتأخرين أكثر من مصطلح الاستدلال.[١١]

أما مصطلح الاحتجاج فلم يكن شائعًا كالمصطلحين السابقين، ومن يدقق في أقوال النحاة يجد أنهم لم يستخدموا هذا المصطلح إلا في مواضع قليلة، باستثناء أبي بكر الانباري الذي استعمله بكثرة مساويًا بينه وبين الدليل.[١٢]

أما جُل النحاة فهم لم يستخدموه عبثًا، بل استخدموه في مواضع الخلاف النحوي، إما لدحض رأي أو لإثبات صحة رأي آخر، فنقرأ عند سيبويه قوله: «وهذه حجج سمعت من العرب، ذكر هذا حجة لقوله: «رُب رجل وأخيه، إلا انه يحتج الخليل بأن المعنى معنى اللام»[١٣] وعند الفراء قوله: «والكتاب أعرب وأقوى حجة من الشعر، وهذه حجة لمن كسر، ففي ذلك حجة، وليس هذا بحجة للكسائي».[١٤]

وعند المبرد قوله: «لا حجة في البيت، فلا يثبت إلا بحجة، حجة من رأى».[١٥] فهؤلاء النحاة لم يسلكوا هذا المنهج عن هوى في نفوسهم، وإنما ساروا على سنن القرآن الكريم، فقد استخدم هذا اللفظ إما لإبطال دليل أو لتقوية رأي، قال تعالى: ﴿ألم ترَ إلى الذي حاجَّ إبراهيمَ في ربّهِ أنْ أتاه اللّه المُلْكَ إذْ قال إبراهيمُ ربي الذي يحيى ويميت قال أنا أحيي وأميتُ قال إبراهيم فإنَ اللّه يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فَبُهِتَ الذي كفر واللّه لا يهدي القوم الظالمين﴾[١٦] وقال أيضًا: ﴿ها أنتم حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم واللّه يعلم وأنتم لا تعلمون﴾.[١٧]

أما مصطلحا التمثيل والاستئناس فهما استدلال بأمثلة يؤتى بها لتأييد قاعدة أو توضيحها، ولا يشترط فيها أن تكون مما يحتج به من الكلام.[١٨] وهي إما لشعراء محدثين وضعهم علماء العربية خارج حدود الاحتجاج الزمانية والمكانية، أو أن النحاة ذكروها للتقوية والتوضيح، وليس من أجل بناء القاعدة

قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثل نصب وحده وخمستهم، أنه كقولك أفردتهم إفرادًا فهذا تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام، ومثل خمستهم قول الشماخ:[١٩]

أتتني سلَيْم قَضَّها بقضيضها تُمسِّح حولي بالبقيع سِبالها

كأنه قال: انقضاضهم، أي انقضاضًا، ومررت بهم قضهم بقضيضهم، كأنه يقول: مررت بهم انقضاضًا، فهذا تمثيل، وإن لم يتكلم به، كما كان إفرادًا تمثيلًا».[٢٠]

وقد رأت د. خديجة الحديثي أن أغلب شواهد سيبويه «التي لم ينسبها لم تكن تذكر إلا تقوية وتمثيلًا لما بني عليه الباب من الآيات القرآنية، أو الكلام الوارد عن العرب، أو الأمثلة التي سمعها ونقلت له».[٢١] وأظن أن هذا الرأي يفتقر إلى الدقة والموضوعية .

من خلال ما تقدم نستطيع أن نميز بين الشاهد والمثال، فالسمة الأولى للشاهد أنه من عصر الاحتجاج وتستنبط منه القواعد، أما المثال فلا يشترط فيه أن يكون من عصر الاحتجاج، ويأتي لتوضيح القاعدة وليس لاستنباطها، قال البغدادي[٢٢] (١٠٩٣هـ): مُعلقًا على قول الكميت[٢٣]:

طربت وما شوقًا إلى البيض أَطْربُ ولا لعبًا مني وذو الشيب يَلْعَبُ

« وأجاب الشُّمُنّي بأن المصنف لم يستشهد بالبيت على حذف الهمزة؛ وإنما مثل به له، والمثال لا يقتضي عدم احتماله غير الممثل له، بخلاف الشاهد فإنه يقتضي ذلك. والفرق بينهما أن المثال جزئي ذكر لإيضاح القاعدة والشاهد جزئي ذكر لإثباتها. وهذا الجواب فيه نظر فإن صريح كلام المصنف انه شاهد، فإنه بصدد الاستدلال لا التمثيل، وما أبداه من الفرق بين الشاهد والمثال صحيح في نفسه».[٢٤] والسمة الثانية التي نستخلصها من قول البغدادي أن الشاهد لا يمكن أن يؤول تأويلًا يخالف ما أتي بها من أجله، قال محمد محيي الدين عبدالحميد «ومتى جاز في هذا الشاهد هذان الوجهان لم يصلح أن يكون دليلًا على إحدى

اللغتين بعينها، لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال».[٢٥]
وأكد هذا القول د. محمد عبدو فلفل في تعريفه للشاهد حين قال: «إنه دليل نصي يعود إلى ما عرف لدى النحاة بعصور الاحتجاج، أتي به لبناء القاعدة ولا يمكن تأويله على وجه غيرها، وإلا عُد مثالًا وإن كان من عصور الاحتجاج».[٢٦]

ويمكننا أن نستخلص مما تقدم أن الفرق بين الشاهد والمثال واضح وجلي؛ فالأول تستنبط منه القاعدة، أما الثاني فيذكر للتأكيد على صحة القاعدة وتوضيحها.[٢٧] والعلاقة بينه وبين التقعيد هي علاقة مشابهة ومقاربة، ولا يفيد في إثبات التقعيد إثباتًا قطعيًا، وغياب الأول يفقد القاعدة مشروعيتها، أما غياب الثاني فلا يفقدها مشروعيتها، إذْ لا يمثل التقعيد تمثيلًا مباشرًا، بل يكون هذا المسموع تابعًا لتقعيد آخر ومن باب آخر، ولكن يؤتى به لاشتماله على شيء يقارب التقعيد في بعض عناصره أو في سلوك لغوي ما، حيث يتخذ التقعيد والمسموع مسلكًا متشابهًا في تركيبهما.

من هذا الاستئناس ما يكون بقصد توجيه حركة إعرابية ظاهرة أو تقدير إعراب لا يظهر، ففي حديث سيبويه عن إعراب المصدر بعد «إلّا» في مثل قولهم: «ما مَنَعني إلّا أن يغضبَ عليّ فلانٌ» قال: «والحجة على أن هذا في موضع رفع أنّ أبا الخطاب حدّثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعًا للكناني:

لمْ يمنعِ الشُّربَ منهْا غَيُر أَنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ

وزعموا أنّ ناسًا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع رفع، فقال الخليل، رحمه الله: هذا كنصب بعضهم «يومَئذٍ» في كل موضع، فكذلك «غير أنْ نطقت» وكما قال النابغة:

على حينَ عاتبتَ المشيبَ على الصّبا وَقُلْتَ ألَمّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ

كأنه جعل «حين» و«عاتبت» اسمًا واحدًا».[٢٨]

فـإن دققنا في هذا المسـموع نجد أنّه ليس نصًـا في القاعـدة، فالعلاقة بين البيـت الأول وبين التقعيد تقوم على تجاذب «غير» وما بعد «إلّا» في الإعراب، فهو اسـتئناس وليس استشـهادًا، إذ لا سـبيل إلى إثبات أنّ ما بعد إلّا مرفوع في تلكم الحالة إلا بإثبات رفع «غير» التي تأخذ حكم المسـتثنى في الإعراب. وكذلك الأمر في المثال النثري والبيت الثاني ليس استشـهادًا؛ بل هو استئناس أيضًا، والعلاقة التي تربط بينه وبين المسـتأنس له علاقة مشـابهة، حيث بُنيـت «غير» كما بنيت «يومئذ» وكما بنيت «حين» وكان حقّها الجر، فهذا نظير ذاك.

إنّ الاسـتئناس يكـون مباشـرًا حينمـا تكون العلاقة واضـحة بـين التقعيد والمسـموع المستأنس به، وهي علاقة قائمة على المقاربة، بحيث يكون هذا المسموع مقاربًا للتقعيد في شـيء من عناصـره التركيبية، ونرى أن جّل القواعد المستأنس لها تقوم من باب التجويز الذي لا يتناقض مع الأصـول ،ففي حديث سـيبويه عن حذفْ التاء من الفعل قال: «واعلم أنه من قال: ذَهَبَ نساؤك قال: أذاهبٌ نساؤُكَ، ومـن قال:[٢٩] ﴿فمن جـاءه موْعِظَةٌ مِنْ رَبِّه﴾ قال: أجائـي موعظة، تذهب الهاء ههنا كما تذهب التاء من الفعل. وكان أبو عمرو يقرأ: ﴿خاشعًا أبصارُهم﴾،[٣٠] قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب الهذلي:[٣١]

بَعـيـدُ الـغُـزاةِ فـما إنْ يَـزَالُ (م) مُضْطَمِرًا طُرَّتَاه طَليحاوق

وقال الفرزدق:[٣٢]

وَكُنَّـا وَرِثْـنـاهُ على عَهْدِ تُبعٍ طويلًا سَواريه شديدًا دعائمُهْ

وقال الفرزدق أيضًا:[٣٣]

قَـرَنـبـى يحـكُّ قَـفَـا مُـقْـرِفٍ لـئـيـمٍ مـآثـرهُ قُـعْـدُدِ

وقال آخر، وهو أبو زبيد:[٣٤]

مُسْتحنٌّ بها الرياحُ فما يَجتابُها (م) في الـظَّـلامِ كـلُ هـجـودِ

.. وهـذا في الشـعر أكثر من أن أحصـيه لك، ومن قال ذهـب فلانة قال: أذاهب فلانة وأحاضر القاضي امرأةٌ». [٣٥]

إن جميـع هذه الأبيات ليسـت نصًـا في حـذف التاء من الفعـل، بل جاء بها ليستأنس بجواز حذف التاء من الفعل، وإذا كان اسم الفاعل وغيره من المشتقات يعمـل عمـل فعله، ويجوز حـذف التاء منه يمكـن إذًا أن نحذفها مـن الفعل وهو الأصـل. فالعلاقة بين الفعل والمشـتقات هي علاقة مقاربة ومشابهة في عملهما، وهو استئناس مباشر للقاعدة التي يريد.

وقد يأتي الاستئناس أحيانًا غير مباشر، والعلاقة بين المستأنس له والمستأنس به هي علاقة مشـابهة أيضًـا، ولكنّ هذه المشـابهة لا ينظر إليها في ضوء تقارب التقعيد، بل ينظر إليها في ضوء تقارب التصرف بينهما، وهذا المسموع المستأنس به بصـورة غير مباشـرة هو في جملته خـارج على التقعيد، والهدف منه تسـويغ المسـتأنس له وقبولـه بالمقارنة مع المسـتأنس به، ففي حديث سـيبويه عن حذف المفعـول مـن الحافظات والذاكـرات في قولـه تعالـى:[٣٦])والحافظين فروجهم والحافظـاتِ والذاكرين اللّه كثيرًا والذاكرات(ـ قال: «فلم يُعمل الآخر فيما عمل فيه الأول اسـتغناءً عنه، ومثل ذلك: «ونخلع ونترك من يفجرك» وجاء في الشـعر من الاستغناء أشدّ من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم:[٣٧]

نَـحـنُ بمـا عـنـدنـا وأَنْـــتَ بما ... عِـنْـدَكَ راضٍ والــرأيُ مختلفُ

وقال ضابئ البرجمي:

فمنْ يكُ أَمْسى بالمدينة رَحْلُه ... فــإني وقــيــارًا بـهـا لـغـريـبُ

.. فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد، لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أنّ الآخرين في هذه الصـفة، والأول أجود لأنه لم يضـع واحدًا في موضع جمع ولا جمعًا في موضـع واحد.»[٣٨] فسيبويه أورد هذه الشـواهد ليدلل على جواز حذف المفعول الذي هو فضـلة، وعلى عدم جودة حذف خبر المبتدأ لأنه عمدة فإذا كان

الـذي يسـتحق عدم الحـذف تم حذفه، فجواز حـذف الذي يسـتغنى عنه أولى، وبذلك سوّغ باستئناس غير مباشر حذف المفعول به.

إنّ العلاقـة بين المسـتأنس له والمسـتأنس به قد تبدو علاقة منفصـمة على المسـتوى التقعيدي، حيث لا يكون المسـتأنس به نصًا في المستأنس له، ولا يدخلان في بنية تقعيدية واحدة؛ بيد أن هذا المسـتأنس به كان يفيد بصـورة غير مباشرة التقعيد المسـتأنس له، حينما لا تسـعف الذاكرة في استحضار الشاهد الذي يدلّ عليه بصورة مطلقة ومباشرة.

وثمة ملاحظة مهمة في هذا السـياق وهي أن المسـموع الذي يأتي به النحوي استئناسًـا في موضـع «ما»، قد يأتي به هو أو غيره من النحاة شـاهدًا في موضـع آخر، سـواء أكان موضـع الشـاهد نفسـه أم غيره، ومن ذلك قـول زهير بن أبي سلمى:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائيا

فقد جاء في موضع شاهدًا على إعمال اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفاعل،[٣٩] وجاء في مواضـع أخرى استئناسًـا للحمل على المعنى[٤٠] ،وفي موضع آخر شاهدًا للعطـف علـى التوهم».[٤١] فهذا الشـاهد وغيره دفع النحويين إلـى عدم التمييز بين المسـموع الذي يأتي شاهدًا على التقعيد والمسموع الذي يُؤتى به للاستئناس، وأطلقوا على جميع هذا المسـموع؛ ولا سـيما ما جاء في كتب المتقدمين من النحاة شـواهد،[٤٢] إذ كان من الصعوبة بمكان وسم هذا البيت بالشاهد أو بالمثال، ومع ابتعـاد النحويين عن عصـر الاحتجـاج وازدياد خرقهم للمقياس الزماني ،من خلال إيرادهم شعرًا لشعراء من خارج عصر الاحتجاج، وسموا بالمولدين أصبح يطلق على هذه الأشـعار، أعني أشعار المولدين الذين توفوا بعد (١٥١هـ) ،أبيات التمثيل والاسـتئناس لأنّ معظمها لم يأت لاسـتنباط القواعد، بل لغرض توضيح هذا التقعيد وتأكيده.

تطوّر استخدام أبيات التمثيل والاستئناس:

حينما بدأ العلماء الأوائل في جمع اللغة جعلوا الفصاحة قبلتهم في كل ما يجمعون من إشعار ،ولذلك قسموا الشعراء على طبقات أربع تبعًا لسني وفاتهم، قال البغدادي: «وأقول الكلام الذي يستشهد به نوعان شعر وغيره، فقائل الأول قد قسّمه العلماء على طبقات أربع: الطبقة الأولى الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى، والثانية المخضرمون: وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان، والثالثة المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والرابعة المولّدون ويقال لهم المحدثون ،وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس.. فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهم... وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري».[٤٣]

وتبعًا لهذا القول نجد أنّ النحاة الأوائل حاولوا أن يسيروا وفق هذا الإجماع في عدم الاستدلال لقواعدهم إلّا بأشعار الطبقات الثلاث الأولى، فمنْ يعد إلى مصنفات النحويين الأوائل و يتتبع التطور الزمني فإنه يجد أن أبا عمرو بن العلاء لم يكن يستشهد بأشعار الإسلاميين كالفرزدق وجرير، وكان يعدّ شعرهم مولدًا، وكان يقول: «لقد حَسُنَ هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره».[٤٤]

أما جيل العلماء الذي جاء بعده فقد احتج بشعر الإسلاميين، ونقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال: «ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج».[٤٥] وكان معظم النحاة متمسكًا بهذا المقياس وكانت غالبية شواهدهم لشعراء الطبقات الثلاث الأولى، بل كان من النادر الاستدلال بشواهد لشعراء من غير هذه الطبقات.

ومع تمسّك النحاة بهذا المقياس نجد أنهم لم يستطيعوا أن يصمّوا آذانهم عن شعر المولدين، فقد قيل إن سيبويه احتج ببعض شعر بشار بن برد تقربًا إليه،(٤٦) وقيل إن المبردّ احتج بشيء من شعر أبي تمام في كتابه الاشتقاق.[٤٧]

إن استشهاد سيبويه بشعر لبشار بن برد لم يثبت، أما الشاهد الذي نسب إلى بشار وهو قول الشاعر:[٤٨]

وَمَا كل ذي لُبٍ بمؤتيكَ نُصْحَهُ وما كلُ مؤتٍ نُصْحَهُ بلَبيبِ

فقد اختلف في نسبته فنسب إلى أبي الأسود الدؤلي وإلى مودود العنبري، ولم ينسبه أحد من العلماء إلى بشار بن برد، وقد خلص د. خالد جمعة إلى أن «قصة استشهاد سيبويه بشعر بشار ليست ثابتة، ومن الجائز أن سيبويه كان يذكر بعض شعر بشار في مجالسه دون أن يقصد إلى الاحتجاج به، بل لعَلّه كان يستخدمه للتمثيل».[٤٩]

وإذا كان استشهاد سيبويه بشعر بشار لم يثبت، فإنّ استشهاده بشعر غيره من المولدين حقيقة ثابتة. فقد استشهد بخمسة شواهد لشعراء أدرجهم اللغويون العرب في قائمة المولدين؛ وهم: أبان اللاحقي (٢٠٠هـ) وخلف الأحمر (١٨٠هـ)، وأبو حية النميري (بعد ١٨٠هـ).

أما الجيل الذي جاء بعد سيبويه فلم يجد حرجًا في إيراد شعر بعض المولدين، وإن كان معظمه لبيان المعاني، قال ابن جني: «إن المعاني يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون، وقد كان أبو العباس وهو الكثير التعقب لجلّة الناس احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس (٢٣١هـ) في كتابه الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه فأنشد له:

لوْ رأينا التوكيدَ خُطّةَ عَجْزٍ ما شَفَعْنا الآذانَ بالتثويبِ»[٥٠]

وقد أفرد المبرد بابًا في "الكامل" حشد فيه مجموعة من أشعار المولدين ،قال فيها "حكيمة مستحسنة يحتاج إليها للتمثل، لأنها أشكل بالدهر ويستعار من

ألفاظها في المخاطبات والخطب والكتب".[٥١]

ومع اتساع الهوّة الزمانية بين نحاة القرون اللاحقة وبين النحاة الأوائل بدأت قيود الاحتجاج بشعر المولدين تضعف، وبدأ بعض النحويين يكسر هذه القيود، فأبو علي الفارسي احتج لأبي حية النميري ولأبي تمام في كتابه الإيضاح،[٥٢] واحتج أيضًا بغير شاهد في باقي مصنفاته، وحاول بعض العلماء تسويغ احتجاج الفارسي بأشعار أبي تمام وغيره من المولدين عبر حجج واهية وغير مقنعة».[٥٣]

أما أبو القاسم الزمخشري الذي وجد في الحدود التي وضعها النحاة شيئًا من التعسف فقد احتج بشعر أبي تمام ودافع عن صنيعه هذا بقوله: "وهو إن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه."[٥٤] ومع ذلك كان جلّ شواهده في الكشاف والمفصّل لشعراء من عصر الاحتجاج، وأشعار المولّدين التي أوردها في مصنفاته كانت في معظمها لشرح بعض المعاني أو لتخطئة بعض الشعراء المولدين ،كقول أبي نواس[٥٥] (١٩٩هـ):

كأنّ صُغرى وكبرى من فواقعها حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهب

قال ابن يعيش: "فأما قول ابن هانئ: فقد عابه بعضهم لكونه استعملها نكرة، وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفًا".[٥٦] وقال البغدادي: «على أنّ أبا نواس قد لحن فيه باستعمال «فُعلى» دون أل، ودون إضافة وأول من نبه على لحنه الزمخشري في المفصّل».[٥٧]

وما إن جاء القرن السابع حتى غدت أشعار المولدين تظهر في مصنفات النحاة دون استحياء، وقد ظهر ذلك بوضوح في شرح المفصّل للخوارزمي[٥٨] (٦١٧هـ) إذ حشد أكثر من سبعين شاهدًا من أشعار المولدين، وكان لأبي العلاء المعري الحظ الأوفر من هذه الشواهد. وكان في إيراده لهذه الشواهد مترددًا

فتارة يذكر أن الغرض من إيراده هذا الشاهد هو الاستئناس كقوله: «وإن شئت فاستأنس في هذا الباب بقول الفاضل أبي العلاء[٥٩] (٤٤٩هـ):

وَتَكْتُمُ فيه العاصفاتُ نفوسها فلوْ عَصَفَتْ بالنّبْتِ لمْ يتأودِ

وفي حديثه عن قول العرب "فاها لفيك" أي قبلتك الداهية،قال: ومما يؤنس من هذا الباب قول أبي الطيب[٦٠] (٣٥٤هـ):

[قَبّلْتُها وَدُموعي مزْجُ أدمعها] وقبلتني على خوفٍ فمًا لفمِ»[٦١]

ومن ذلك أيضًا قوله: "الاستفهام يجري مجرى النفي، وذلك إذا كان إنكارًا ومما يستأنس به في هذا الباب قوله البحتري[٦٢] (٢٨٤هـ):

وَدِدْتُ وهلْ نَفْسُ امرئٍ بملومةٍ إذا هي لمْ تُعْطَ المنى في ودادها

ألا ترى أنّه أدخل الباء في خبر المبتدأ الذي دخل عليه الاستفهام".[٦٣]

وفي أحايين أخرى كان يرفض الاستشهاد بأشعار المولدين، ومن ذلك ما قاله في بيت ربيعة الرقّي (١٩٨هـ):

لشتان ما بَيْنَ اليزيدين في الندى يزيدِ سُلَيمٍ والأغرّ ابن حاتمِ

"هو ممّن لا يستشهد بشعره لأنّه مولّد".[٦٤]

وتارة كان يحتج بأشعار المولّدين مباشرة ففي حديثه عن الجملة الحالية التي يكون فعلها مضارعًا قال: "أمّا أن يكون مضارعًا ؛فإمّا مثبتًا فلا حاجة فيه إلى الواو.. وإمّا منفيًا، فيجوز فيه الأمران، إما بدون الواو كقول أعشى همدان:[٦٥]

[وكانَ سفاهةً منا وجهلا] مسيري لا أسيرُ إلى حميم

وإمّا مع الواو فنظيره بيت أبي الطيب:[٦٦]

[أشكوُ النوى ولهمْ من عبرتي عجبُ] كذاكَ أشكو ولا أشكو سوى الكللِ»[٦٧]

وقال في تخفيف الهمز: "يقول الشيخ كما أنّ إبدال التاء من الواو غير كثير،

فكذلك الإبدال من هذه الهمزة، فإن سألت: فكيف تصنع مع هذا التضييق الشديد بما حشي به أشعار المتقدمين والمتأخرين من تخفيف الهمزة نحو.. وبيت السقط:[٦٨]

أدنى الفوارسِ مَنْ يُغيرُ لمغنَمٍ [فاجعلْ مُغارَكَ للمكارم تُكرَمِ]

وإنما: أدنأ من الدناءة، ومنه بيت أبي تمام:[٦٩]

كلِفٌ بربِّ الحمدِ يَزْعُمُ أنّهُ لا يُبتدى بدءٌ إذا لمْ يُتْمَمِ»[٧٠]

وقال في النداء :إن "حرف النداء ينزل تنزيل الفعل، ولذلك انتصب به المفعول المطلق وفي بيت العراقيات:[٧١]

فيالَ نزارٍ دَعْوَةً مُضريةً [بِحَيثُ الرُّدَيْنِيَّاتُ بالدمِ تَرْعُفُ][٧٢]

وقال في "أي" الموصولية : "ومما يكون فيه "أي" بمعنى الذي ما كان من الكلام مثل كلام أبي الطيب:[٧٣]

وَيَغْبط الأرضَ مِنْها حيثُ حل بها وَيحسدُ الخيلَ منها أيها ركبا»[٧٤]

وقال في نيابة اللام عن الإضافة: "وإن أردت أن تعرف نيابة اللام عن الإضافة فتأمل بيت العراقيات:[٧٥]

همُ في الرضى كالماءِ يستر في الظبي وكالنار فيها حين يسلبُها السخْطُ

فاللام في السّخط لو لم تكن نائبة عن الإضافة لفسد المعنى برمته".[٧٦]

إن الخوارزمي في إيراده هذه الشواهد وغيرها تبقى نظرته العامة إلى هذه الشواهد أقل من نظرته إلى الشواهد التي تنتمي إلى عصر الاحتجاج، إذ إنّ هناك الكثير من الشواهد التي أوردها كان تبيان المعنى هو الغرض الرئيسي من إيرادها في مصنفه.

أمّا ابن الحاجب (٦٤٦هـ) فقد أورد في أماليه عددًا من شواهد المولدين، وكان العدد الأكبر للمتنبي إذ أورد له خمسة عشر بيتًا، كان الغرض منها إمّا

شرح معنى أو توجيهه وإمّا إعراب بعض المفردات ،ومن ذلك قوله:[١١]

وَلَـوْ قَلَمًا ألقيتُ في شقِّ رَأْسِـهِ من السّقْمِ ما غيرتُ منِ خطِّ كاتبِ

قال ابن الحاجب: "يروى بالرفع والنصـب، ولكنّ النصـب هو الوجه؛ لأن "لو" حرف شرط يقتضي الفعل لازما مثل إن".[٧٧]

وقال المتنبي:[٧٨]

أبلى الهوى أَسَفا يَوْمَ النَّوى بَدَني وَفرقَ الهَجْرُ بينَ الجفْنِ والوَسَنِ

قال ابن الحاجب: "أسـفًا يجوز أن يكون مفعولًا من أجله، وكان القياس يقتضـي مجيء اللام، إذ ليس هو لفاعل الفعل المعلل فيكون حذفها لضرورة الشعر".[٧٩]

وقال المتنبي:[٨٠]

أَمِطْ عَنْكَ تشبيهي بما وكأنما فما أحـد فوقي ولا أَحَـدٌ مثلي

قال ابن الحاجب: "توهم أن "ما" للتشبيه وليس الأمر على ما توهم، ولا تعرف "ما" للتشبيه".[٨١]

وقال المتنبي:[٨٢]

أحيا وأَيْسَرُ ما قاسَيْتُ ما قَتَلا والبينُ جارٍ على ضَعْفِي وما عَدَلاَ

قـال ابـن الحاجـب: "يجوز أن تكـون "أحيا" فعلًا مضـارعًا حـذف منه همزة الاستفهام للإنكار".[٨٣]

وقال المتنبي:

أحـادٌ أم سُـداسٌ في أُحـادٍ لـيَـيْـلَـتُـنـا المـنـوطـةُ بـالـتـنـادِ

قـال ابـن الحاجـب: "يجوز أن تكون "أم" متصـلة ويكون قد حـذف الهمزة من "أحاد" ضرورة، ويجوز أن تكون "أم" منقطعة فيكون "أحاد" خبرًا".[٨٤]

أما ابن برهان العكبري[٨٥] (٤٥٦هـ) فقد كان مقلّا في استئناسـه بأشـعار

المولّدين إذا ما قورن بغيره من معاصريه، فقد أورد أربعة شواهد، اثنين منها كانا لغرض المعنى، مثل قول أبي تمام:[٨٦]

خَرْقَاءُ يلْعَبُ بالعُقول حبابُها كَتَلعُّبِ الأفْعالِ في الأسْماءِ

الذي قال قبل إيراده: "والقياس في الأسماء أن تكون معمولة معربة مصروفة غير عاملة، فعملها استحسان، والقياس في الأفعال أن تكون عاملة مبنية، فإعرابها استحسان قال الشاعر: وهو الطائي الأكبر [البيت]".[٨٧]

أمّا البيتان الآخران فقد أوردهما لقضايا نحوية، أحدهما عدّة من الضرورة الشعرية، ولم ينسبه مكتفيًا بالقول: "يقول محمد - يعني المبرد - إن ضرورة الشعر تسوّغ استعمال "عند" استعمال "زَيْدٍ" نحو قول بعض المحدثين:[٨٨]

كُلَّ عِنْدٍ لكَ عِنْدي لا يُساوى نصْفُ عِنْدِ

وثانيهما أورده نقلًا عن ابن جني، فقد قال: "قال أبو الفتح عثمان بن جني: قال حبيب:[٨٩]

لَقَدْ لَبسْتُ أميرَ المؤمنين بها حَلْيا نظاماهُ بيتٌ سارَ أوْ مَثَلُ
غريبةٌ تونسُ الآدابُ وَحْشَتَها فما تحلُ على قَوْمٍ فترتحلُ

القياس نصب "ترتحل" على قولك: "ما تأتينا فتحدثنا".[٩٠]

أما رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦هـ) الذي شرح كافية ابن الحاجب فقد أورد شواهد كثيرة من أشعار المولّدين، ففي حديثه عن تأخير الخبر في قوله "سلام عليك: خشية اللبس قال: "وإنما تأخّر الخبر مع كونه جارًا ومجرورًا لتقديم الأهم وللتبادر إلى ما هو المراد، إذ لو قدمت الخبر وقلت: عليك، فقبل أن تقول: "سلام"، ربما يذهب الوهم إلى اللعنة، فيظن أنّ المراد: عليك اللعنة، ولهذا انخزل أبو تمام وترك الإنشاد على ما يحكي، لما ابتدأ القصيدة وقال:[٩١]

على مِثْلِها مِنْ أَرْبُعٍ وَملاعبِ أُذيلَتْ مصوناتُ الدموعِ السواكب»[٩٢]

وفي حديثه عن مجيء الحال اسمًا جامدًا مؤولًا بمشتق استأنس بقول المتنبي:[٩٣]

بَـدَتْ قَـمَـرًا ومـالـتَ خُـوط بـانٍ وفـاحَـتْ عَـنْـبَرًا وَرَنَـــتْ غـزالا

واستشـهد بشـعر المتنبي أيضًا في حديثه عن ضـمير الشأن قال: "وقد يخبر عن ضمير الأمر المستفهم عنه تقديرًا، بالمفرد، تقول: هو الدهر، قال أبو الطيب:[٩٤]

هُوَ البينُ حتى ما تَأَنى الحزائقُ ويـا قَـلْـبِ حتى أنـتَ ممـنْ أُفـارقُ

كأنه قال: أي شيء وقع من المصائب، فقال: هو البين".[٩٥]

ومما يدلّ على عدم تمييز الرضي بين شواهد عصر الاحتجاج وأشعار المولّدين أنه في مواضع كان يقدم أشعار المولّدين على أشعار من يحتج بشعره، ففي حديثه عن وجوب تقديم الفاعل على المفعول به إذا يقع بعد إلا قال: "فإذا ثبت هذا، فإن وقع معمول أخرى قبل "إلا" بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة. إمّا مرفوع أو منصوب، ولا يكون إلا في الشعر كقوله:[٩٦]

كأنْ لم يَمُتْ حيٌّ سِواكَ ولمْ تقمْ على أحـدٍ إلّا عليكَ النَّوائحُ

وكقوله:[٩٧]

لا أَشْتَهي يا قَومُ إلّا كارها بابَ الأميرِ ولا دفاعَ الحاجبِ

أضمروا له عاملًا آخر من جنس الأوّل، أي: قامت النوائح، وأشتهي باب الأمير كارها".[٩٨] فالبيت الأول لأشجع السلمي (١٩٥هـ)، وهو من الشعراء المولّدين بينما البيت الثاني فهو لموسى بن جابر الحنفي، وهو من الشعراء الذين يحتج بشعرهم.

ومع ذلك نراه في موضع آخر يستشهد بشعرهم؛ وهو عالم أن الاستشهاد بشعرهم ليس مقبولًا، ففي حديثه عن أنّ "سواء" تسدّ مسدّ جواب الشرط في قولنا: "سواء عليّ أقمت أم قعدت" قال: "إن معنى سواء أقمت أم قعدت، ولا أبالي أقمت أم قعدت في الحقيقة واحد، ولا أبالي ليس خبرًا لمبتدًا، بل المعنى: إنّ

أقمت أو قعدت فلا أبالي بهما، وقول ابن سينا (٤٢٨هـ):

سِيّان عِنْدي إنْ بروا وإنْ فجروا　　فَلَيْسَ يَجْري على أَمْثالهم قَلَمُ

يقوي ذلك، وإن لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا".[٩٩]

وقد علّق البغدادي على استشهاد الرضي بهذا الشاهد بقوله: "ولا يخفى أن كلام ابن سيناء كما لا يصح الاستشهاد به لا يصح التقوية به ،على أنه لا يلزم من كون شيئين متفقين معنى اتفاقهما إعرابًا، وكأنّ الشارح المحقق لم يستحضر قول الفرزدق:[١٠٠]

لا يُنْقِصُ العُسْرُ بَسْطًا مِنْ أكفهم　　سِيّانَ ذلك إنْ أثرَوا وإنْ عدموا

ولو استحضره ما عدل عنه"[١٠١]

إن ما فعله الرضي دفع النحاة من بعده إلى الأخذ بشواهده والاحتجاج بها، كما فعل أبو القاسم المرادي[١٠٢] (٧٤٩هـ) الذي احتج في كتابه بغير شاهد من أشعار المولدين، فقد احتج بقول أبي نواس:[١٠٣]

إنّ مَنْ سَادَ ثم سَاد أَبُوه　　ثُم قَدْ سَاد قَبْلَ ذلك جدُّهُ

على مجيء "ثم" لمجرد الترتيب في الذكر دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج "وهذا الشاهد احتج به الرضي على المسألة نفسها.[١٠٤]

واحتج المرادي على زيادة الباء في مفعول كفى بقول أبي الطيب:[١٠٥]

كفى بجسمي نُحولا أنّني رجلٌ　　لولا مُخَاطَبتي إيَّاك لَمْ تَرَني

وعلى كسر لام المستغاث به بقول أبي الطيب:[١٠٦]

فيا شَوْقِ ما أَبْقى ويالي من النوى　　[ويا دَمْعِ ما أجرى ويا قَلْبِ ما أصبى]

أما أبو حيان الأندلسي فقد ظل متمسّكًا بمقاييس النحاة الزمانية والمكانية أكثر من غيره من النحاة الذين عاصروه، وأما ما أورده من أبيات لبعض المولدين

فقـد جاء بها ليسـت للاحتجاج وإنما لبيان المعـاني أو للحديث عن زلات العلماء في تخريج بعض أبيات المولدين، أو في موضع الذم لهذه الأشعار، ففي حديثه عن زلات العلماء قال: "وقال الأحمر في قول أبي نواس:[١٠٧]

أَسْـرَع مِـنْ قُـول قـطـاةٍ قطَّا [يكتالُ خزانَ الصحارى الرقطا]

قال: أخطأ في قوله "قطّا" مشددة، إنما يقولون "قطا" مخففة، قال أبو محمد: أصـاب أبو نواس وأخطأ الأحمر لإعجابه بنفسـه وتوهمه أنه محيط بعلم العرب كله، وقدُ ذكر "قطّا" بالتشديد في شعر من هو حجة في العربية"[١٠٨]. وأبو حيان لم يقبل به إلا لورود مثله في شعر من هو حجة في العربية.

وفي معرض حديثه عن إدخال اللام على "إنّ" قال: يضطر الشاعر فيدخل الـلام قبـل "إنّ" وذلك مع إبداله الهاء من الهمزة، وقد يضـطر فيأتي بلامين، نحو "لهنك قائم" وهو قبيح، وقد جاء به بعض المولدين، وهو حبيب:[١٠٩]

أربيعنا في خمس عشرةَ حجةً حقًا لهنكَ للربيع الأزهرِ

فأبـو حيـان بين أن ذلك ضـرورة قبيحـة، وأظن أن سـبب إطلاقـه هذا الحكم مجيءهذه الضرورة في شعر المولدين الذين لا يحتج بأشعارهم.

أما ابن هشام الأنصاري فقد حشد في مصنفاته الكثير من أشعار المولدين وكان لأبـي الطيب المتنبي الحضـور الأبرز بين الشـعراء المولديـن ،إذ أورد له في "مغني اللبيب" وحده أكثر من ثمانية عشر بيتًا، يليه ابن دريد ثم أبو نواس.

إن منهج ابن هشـام في إيراد هذه الأبيات لم يكن متسـقًا ،فأحيانًا كان يورد أبيات المولدين للاسـتئناس بعد إن تسبق بشـواهد قرآنية، أو بشواهد من عصر الاحتجاج، ففي حديثه عن زيادة الباء في اسم ليس المؤخر احتج بقوله تعالى:[١١٠])لَيْسَ البرَ بأنْ تُولوا(حيث قرئ بنصـب البرَّ، واسـتأنس بقـول محمود الوَرّاق: (٢٢٥هـ)[١١١]

أَلَـيْـسَ عَجيبًا بـأنَ الفتى يُصـابُ ببعضِ الـذي في يدَيه

وفي حديثه عن تعلق الجار والمجرور بالفعل وبشبهه احتج بقوله تعالى:[١١٢]) أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم(، واستأنس بقول ابن دريد[١١٣] (٣٢١هـ):

واشتعلَ المبيضُ في مسْوَدّهِ مثلَ اشْتِعَالِ النّارِ في جزْلِ الغَضَى

وفي حديثه عن نصب "ليت" للاسم والخبر احتج بقول العجاج:

يا لَيْتَ أيامَ الصبا رواجعا

واستأنس بقول ابن المعتز (٢٩٦هـ)[١١٤]

مَرتْ بنا سحرًا طيرٌ فقلتُ لها: طوباك يا ليتني إياكِ طوباكِ

وفي حديثه عن إعمال "لا" العاملة عمل "ليس" بالمعارف احتج بقول النابغة الجعدي:[١١٥]

وَحَلَّتْ سَوادَ القلْبِ لا أنا باغيًا سِواها، ولا عَنْ حُبِّها مُتَراخيا

واستأنس بقول المتنبي:[١١٦]

إذا الجودُ لم يُرزق خلاصًا من الأذى فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيا

وفي حديثه عن عطف ما حقه التثنية والجمع احتج بقول الفرزدق:[١١٧]

إنّ الرزيةَ لا رزيةَ مِثلها فِقْدانُ مِثْل محمدٍ ومُحمدِ

واستأنس بقول أبي نواس:[١١٨]

أَقَمْنَا بها يومًا ويومًا وثالثًا ويومًا له يومَ الترحلِ خامسُ

وأحيانًا كان يورد بيت الاستئناس بين شاهدين من عصر الاحتجاج، ففي حديثه عن حذف اسم "لكن" احتج بقول الفرزدق:

فَلَوْ كنتَ ضَبِّيًّا عرفْتَ قرابتي ولكن زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ

واستأنس بقول المتنبي:[١١٩]

وما كنتُ ممن يدخلُ العشقُ قلبهُ ولكنَّ مَن يبصرْ جفونكِ يعشقِ

ثم احتج بقول أمية بن أبي الصلت:[١٢٠]

ولكنَّ منْ لا يلق أمرًا ينوبهُ بعدته ينزلْ به وهو أعزلُ

وأحيانًا أخرى كان يحتج بقول الشاعر المولد ومن ثم يورد شاهدًا آخر مما يحتج به ففي حديثه عن إضافة "إذ" إلى الجملة الفعلية، قال: "قد يحذف أحد شطري الجملة، فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد"[١٢١] واحتج بقول ابن المعتز:[١٢٢]

هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا؟

ومن ثم أورد شاهدًا آخر للأخطل؛ وهو قوله:[١٢٣]

كانتْ منازلُ أُلَّافٍ عَهِدتُهُمُ إذْ نحنُ إذْ ذاكَ دونَ الناسِ إخوانا

ونراه في مواضع أخرى يحتج بأشعار المولدين فحسب، ففي حديثه عن دخول "ما" الكافة على حرف الجر الباء، احتج بقول مطيع بن إياس (١٦٩هـ): [١٢٤]

فَلئِنْ صِرْتَ لا تحير جوابا لبما قد ترى وأنتَ خطيبُ

وفي حديثه عن اقتران الجملة الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت احتج بقول أبي الطيب:[١٢٥]

يا حاديي عيرها وَأَحْسَبنُي أُوْجَدُ ميتًا قبيلَ أفقدها
قفا قليلًا بها علي، فلاَ أقلَّ مِنْ نظرةٍ أزودُها

وفي حديثه عن معاني "كأنّ" قال إن من معانيها التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه "كأنك بالشتاء مقبل" و"كأنك بالفرج آتٍ". وقول الحريري[١٢٦] (٥١٦هـ):

كأني بكَ تنحطُ [إلى اللحْدِ وتنْغَطّ]

وفي حديثه عن "لا" النافية للجنس، قال: "إنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضًا نحو: "لا صاحب جود ممقوت" وقول أبي الطيب:[١٢٧]

فلا ثَوْبَ مجدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ابن أحمدٍ على أحدٍ إلا بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ

أو رافعًا نحو: "لا حسنًا فعله مذموم" وناصبًا نحو: "لا طالعًا جبلًا حاضر" ومنه: "لا خيرًا من زيد عندنا" وقول أبي الطيب:[١٢٨]

قَفَا قليلًا بها علي فلاَ أقلَّ مِنْ نظرةٍ أزودها»[١٢٩]

وكان أحيانًا يورد بعض شواهد المولّدين لوصفها باللحن أو لتضعيفها، ففي حديثه عن وجوب حذف خبر المبتدأ بعد "لولا" لحّن أبا العلاء المعري في قوله:[١٣٠]

[يذيبُ الرعبُ منه كُلَّ عَضْبٍ] فلولا الغمدُ يمْسكُهُ لَسَالا

وأورد أيضًا عددًا من أبيات المولدين بقصد توجيه إعراب كلمة أو تأويل تركيب، ففي حديثه عن "أي" أورد قول أبي الطيب:[١٣١]

أيَّ يَوْمٍ سرَرْتني بوصالٍ لمْ تُرعني ثلاثةً بصدودِ

وقال: "ليست فيه" أي "موصولة، لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة"[١٣٢] وفي حديثه عن «أم» أورد قول أبي الطيب:

أُحاد أمْ سُدَاسٍ في أُحَادٍ لُيَيْلَتُنا المنوطةُ بالتنَادِ

وقال: "فإنْ قدرتها متصلة، فالمعنى أنه استطال الليلة، فشكَّ أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين.. وعلى هذا يكون قد حذف الهمزة قبل "أحاد" ويكون تقديم الخبر، وهو "أحاد" على المبتدأ وهو "ليلتنا تقديمًا واجبًا.. وإنْ قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة ثم نظر إلى طولها فشك، نجزم بأنها ست في ليلة فأضرَبَ".[١٣٣]

أمّا النحاة الذين جاؤوا بعد ابن هشام فكان معظمهم شراحًا لشواهد من سبقوهم من النحاة ؛كالإمام العيني الذي شرح شواهد الألفية ،والشيخ عبد القادر البغدادي الذي شرح شواهد الكافية وشواهد المغني، والشنقيطي الذي شرح شواهد الهمع. وكانت شواهد المولدين الذي وردت في مصنفاتهم قد تعرض لها النحاة من قبل ولم يأتوا بشواهد جديدة إلّا ما ندر.

قيمة شواهد التمثيل والاستئناس في بناء القاعدة النحوية

بينت فيما سبق أن العلاقة بين المستأنس له والمستأنس به هي علاقة تباينية على المستوى التقعيدي الظاهر، بيد أننا نجد على المستوى التقعيدي الداخلي أن أبيات الاستئناس أدت غرضين في آن، ولاسيما أبيات الاستئناس التي ينتمي أصحابها إلى عصر الاحتجاج، فهي من جهة قامت بتوضيح مستوى تقعيدي لم تسعف الذاكرة في استحضار المسموع الذي يكون نصًا فيه، فجاءت هذه الأبيات ووضحت القاعدة بالمشابهة والمقاربة أو بالتضاد والتعاكس، ومن جهة ثانية استنبط من هذه الشواهد عدد من القواعد أو مستويات تقعيدية أخرى، بقطع النظر عن هذه المستويات إن كانت هذه المستويات جائزة أو شاذة أو مرفوضة بالمقارنة مع مستوى التقعيد المطرد، وأعطت للنحاة متسعًا من الحرية الفكرية ليقلبوا وجوه التأويل وترجيح بعضها على بعض.

أما أبيات الاستئناس التي عد أصحابها من المولدين فيبدو أن الهدف من إيرادها لم يكن يتجاوز محاولة تسويغ المستأنس له وتأكيده، ولاسيما بعد اتساع الفرجة الزمانية بين المتعلمين والنحاة الأوائل، فأصبح المتعلم بحاجة إلى مزيد من الشواهد كي تترسخ القاعدة في ذهنه، فلم يجد النحاة المتأخرون بدًا من استحضار المسموع الذي كان سائدًا في عهدهم أو في عهد قريب منهم، فمفردات هؤلاء الشعراء وأساليبهم كانت معروفة ومفهومة، وليست غريبة عن أذهان الناس، فهي قد نالت قسطًا من التمدّن بحكم حياة شعرائها في المدن أو احتكاكهم بأهل الحضر.

وقد بينت أن معظم النحاة كان محرجًا مع هذه الشواهد، إذ تكمن الفائدة بها ولكنه لا يستطيع أن يعدها شاهدًا في الوقت نفسه، فكان بعضهم يذكرها ويذكر أن صاحبها مولد لا يحتج بشعره، بل إنّ بعضهم كان يوردها لإظهار خطأ الشعراء في بعض المواضع، الأمر الذي يدفع بالمتلقي الابتعاد عن هذا الخطأ، وبذلك يكون النحوي قد أوصل المتلقي إلى المستوى التقعيدي المطلوب بالتضاد.

أما القواعد التي أقامها بعض المتأخرين على بعض هذه الأبيات فهي قواعد فرعية، ولا تدخل في حيّز المستوى التقعيدي المطرد، ولكنها أعطت صورة واضحة عن تطور استخدام مفردات العربية وتراكيبها تبعًا للتطور الزمني، الذي ينعكس على كل شيء بما فيه استخدام اللغة التي هي أداة التعبير والتواصل بين البشر جميعًا.

الهوامش

(١) انظر معجم المصطلحات النحوية لـ. د. محمد سمير اللبدي ص ٦١ و٨٣ و١١٩، مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان بيروت ط٢، ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

(٢) انظر كتاب سيبويه ١/٨٣ـ ٢٨١ـ ٢٩٨ـ ٣٥٩ و٢/١٦٢ـ ١٧٣ـ ٣٨٤...

(٣) من أعلام نحاة الكوفة، أخذ النحو عن الكسائي له مصنفات كثيرة في النحو واللغة والقرآن، انظر ترجمته في: إنباه الرواة ١/٤ – ١٧، القفطي (علي بن يوسف). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط١، ١٩٨٦. وإشارة التعيين ص ٣٤٧، اليماني (عبد الباقي بن عبد المجيد). تحقيق د. عبد المجيد دياب. شركة الطباعة السعودية، الرياض ١٤٠٦، ١٩٨٦م. وبغية الوعاة ٢٣٣، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال). دار الفكر، ط٢، ١٩٧٩م.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٧ و٣٠ و٣٥ و٣٦٢، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي. عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٥) محمد بن يزيد، أبو العباس، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي ثم المازني، له تصانيف كثيرة. انظر ترجمته في: إنباه الرواة٣/٢٤١-٢٥٣، وإشارة التعيين ص٣٤٢، وبغية الوعاة١/٢٦٩-٢٧١.

(٦) انظر المقتضب للمبرد ١/٧٩ـ ١٣٦ـ ١٠٥ـ ٢٢٧ و٢/١٣٦ و٣/٣٦٣، المبرد. تحقيق عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت، لاط، لات.

(٧) محمد بن القاسم، أحد أئمة الكوفة المشهورين له تصانيف كثيرة، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣/٢٠١ – ٢٠٩، وإشارة التعيين ص ٣٣٥، وبغية الوعاة ١/٢١٢ – ٢١٤.

(٨) انظر الزاهر للأنباري ١/٥٢ و١/١٣٨ و٢/٣٩٢، تحقيق حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤١٢،١هـ١٩٩٢م. والأضداد له أيضًا ص ٢٧، ٢٢٨، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ط١، ١٩٦٠م.

(٩) انظر المقتضب ١/١٣٢، ١/٢٣٥.

(١٠) انظر الأضداد ٧٥، ١٩٦، ١٠٧، ٢١٠، ٢٥٢.

(١١) انظر شرح الكافية للرضي ١٨٨/١، تعليق يوسف حسن عمر. مؤسسة الصادق طهران، ١٣٩٨ه-١٩٧٨م. وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٦٣، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. لا ط، لات. وخزانة الأدب للبغدادي ٢١/١، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨١م، وطبعة دار صادر، بيروت، وهي المقصودة عند الإطلاق.

(١٢) انظر الأضداد ٢٩، ٣٣، ٣٧، ٤٦، ٣٠٧، والزاهر ص ٢٠/٢، ٥/١، ١٣/١، ٩٩/١، ٤٧/٢، ٣٩٢/٢.

(١٣) الكتاب ٢٥٥/١، ٥٦/٢ و١٢٩/٣، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

(١٤) معاني القرآن للفراء ١٤/١ و٢٤٧ و٣١١ و ٢٩١/٢.

(١٥) المقتضب ٥٢/٢ و١٥٣/٣ و٣٦٧/٤

(١٦) البقرة ٢٥٨/٢.

(١٧) آل عمران ٦٥/٣

(١٨) انظر معجم المصطلحات النحوية ص ٢٠٨.

(١٩) ديوان الشماخ ص٢٩٠، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨م.

(٢٠) الكتاب ٣٧٤/١، وانظر ٣٢٣/١ و ٣٥٤.

(٢١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لـ د. خديجة الحديثي ص ١١٥، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

(٢٢) عبد القادر بن عمر، علامة بالأدب والتاريخ والأخبار من مؤلفاته خزانة الأدب، انظر ترجمته في الأعلام للزركلي ٤١/٢.

(٢٣) شرح الهاشميات ص١٥، تفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي. تحقيق ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط١٩٨٦،٢.

(٢٤) شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٠/١-٣١، تحقيق عبد العزيز رباح؛ وأحمد دقاق. دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٣.

(٢٥) الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد على هامش الإنصاف لابن الأنباري ١٦/١، دار الفكر، لاب، لاط، لات.

(٢٦) عبد القادر البغدادي ومنهجه في شرح الشواهد لـ د. محمد عبدو فلفل ص ١٣٠، جامعة دمشق ١٩٩٠م.

(٢٧) انظر معجم المصطلحات الصرفية والنحوية ص ١١٩.

(٢٨) كتاب سيبويه ٣٢٩/٢-٣٣٠.

(٢٩) البقرة ٢/٢٧٥. وانظر معجم القراءات القرآنية ١/٢١٥، حيث قرأها الحسن وأبي: جاءته...“ إعداد د. أحمد مختار عمر ود عبد العال مكرم. طبعة إيران، ١٤١٢ه، ١٩٩١م.

(٣٠) القلم ٦٨/٤٣، والمعارج ٧٠/٤٤، ولم أجد هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٣١) شرح أشعار الهذليين ١/٢٠٢، صنعة أبي سعيد السكري، رواية أبي الحسن علي، حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود شاكر، مكتبة دار العروبة القاهرة، لاط، لات. وله في الكتاب ٢/٤٤، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/١٨، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لاط، ١٩٧٩م. وبلا نسبة في المقتضب ٢/١٤٧.

(٣٢) في ديوانه ٢/٢٠٧، دار صادر، بيروت، لاط، لات، وهي المرادة عند الإطلاق، وطبعة الصاوي، ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م. وله في الكتاب ٢/٤٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٩٢.

(٣٣) في ديوانه ١/١٧٥، وله في الكتاب ٢/٤٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٦، وبلا نسبة في المقتضب ٢/١٤٧.

(٣٤) في ديوانه ص ٥٤، وله في الكتاب ٢/٤٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٣٤.

(٣٥) الكتاب ٢/٤٣ـ ٤٥.

(٣٦) الأحزاب ٣٣/٣٥.

(٣٧) في ملحق ديوانه ص ٢٣٩، تحقيق ناصر الدين الأسد. مكتبة العروبة، القاهرة، ط١، ١٣٨١ه-١٩٦٢م. وله في الكتاب ١/٧٥، والمقاصد النحوية ١/٥٥٧، للعيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، لاط، لات. ولعمرو بن امرئ القيس في شرح أبيات سيبويه ١/٢٧٩، ولدرهم بن زيد في الإنصاف ١/٩٥.

(٣٨) الكتاب ١/٧٤ـ ٧٦.

(٣٩) الكتاب ١/١٦٥.

(٤٠) الكتاب ٣/٢٩، ٣/٥١، ٤/١٦٠.

(٤١) الكتاب ٣/١٠٠.

(٤٢) شرح الأعلم الشنتمري على ذيل كتاب سيبويه (ط. بولاق ١٣١٦هـ) ١/٣.

(٤٣) الخزانة ١/٣ـ٤.

(٤٤) الخزانة ١/٣.

(٤٥) الخزانة ١/٤.

(٤٦) انظر الأغاني ٣/٢٠٧، الأصفهاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، لات، وهمي المرادة عند الإطلاق. وطبعة دار الثقافة، بيروت ١٩٨٣م. والخزانة ١/٤،

(٤٧) انظر الخصائص ١/٢٣ـ ٢٤، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، لات.

(٤٨) لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٥، تحقيق محمد حسن آل ياسين. لا ناشر، ط١، ١٩٨٢م. وشرح أبيات سيبويه ٤٣٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٣٦، ولأبي الأسود أو لمودود العنبري في شرح شواهد المغني ص ٥٤٢، وبلا نسبة في الكتاب ٤٤٣/٤، والهمع ٩٥/٢، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٣٢٧هـ.

(٤٩) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٢٩٨، د. خالد جمعة. مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٠٠ه-١٩٨٠م.

(٥٠) الخصائص ٢٤/١. والبيت في ديوان أبي تمام ١٢٦/١، شرح الخطيب التبريزي. تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٦م.

(٥١) الكامل في اللغة والأدب ٢٣٣/١، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد). مؤسسة المعارف، بيروت، لاط، لات.

(٥٢) انظر الإيضاح ص ٣٣، ١٠٢.

(٥٣) انظر شرح الإيضاح لابن بري ص ١١٢، ووفيات الأعيان ٢٣٣/١، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لاط، لات.

(٥٤) الكشاف للزمخشري ٢٠٧/١ ـ ٢٠٨، مطبعة الاستقامة – دار الطباعة المصرية ١٩٨١م.

(٥٥) ديوان أبي نواس ٧٧/١، شرحه لإيليا حاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

(٥٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٦، وانظر مغني اللبيب ص ٤٩٨، تحقيق د. مازن مبارك وعلى حمد الله. دار الفكر، بيروت ١٣٩٢هـ.

(٥٧) شرح أبيات المغني ١٧٤/٦.

(٥٨) أبو محمد، مجد الدين القاسم بن الحسين، المعروف بصدر الأفاضل، من أعلام العربية له على المفصل ثلاثة شروح. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٥٢/٢ ـ ٢٥٣.

(٥٩) سقط الزند ص ١١٣، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ص ٤٤٧/٤، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠م.

(٦٠) ديوان المتنبي ١٥٣/٤، شرحه لعبد الرحمن البرقوقي. دار الكتاب العربي، بيروت،١٤٠٧هـ١٩٨٦م.

(٦١) شرح المفصل (التخمير) ٣١٤/١.

(٦٢) ديوان البحتري ٦٧٤/٢، تحقيق حسن كامل الصيرفي. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧.

(٦٣) شرح المفصل (التخمير) ٢٩١/١.

(٦٤) شرح المفصل (التخمير) ٢٥٤/٢.

(٦٥) له في دلائل الإعجاز ص ٢٠٩، تحقيق محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي، مصر، لاط، لات. والتخمير ٤٤١/١.

(٦٦) ديوان المتنبي ١٩٩/٣.

(٦٧) التخمير ٤٤٠/١ـ ٤٤١.

(٦٨) ديوان سقط الزند ص ١٢٦، لأبي العلاء المعري. شرحه د. عمر فاروق الطباع. دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م. والتخمير ٢٦٧/٤.

(٦٩) ديوانه ٢٥١/٣، وروايته فيه: لم يبتدأ عرف، ولا شاهد فيه.

(٧٠) التخمير ٢٧٦/٤.

(٧١) العراقيات: جزء من ديوان الأبيوردي (٥٠٧هـ) ٤٣٧/١، تحقيق د. عمر الأسعد. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٧٢) التخمير ٢١٤/٤.

(٧٣) ديوانه ٢٤٣/١، ورواية الديوان: وتغبطُ الأرضُ... وتحسدُ الخيلُ...

(٧٤) التخمير ٢١٧/٢ـ ٢١٨.

(٧٥) ديوان الأبيوردي ١٨٩/١، وصدره في الديوان هم في الرضى كالماء يَسْتَنُّ في الظبا..

(٧٦) التخمير ٢ / ٢٠ .

(٧٧) أمالي بن الحاجب ٦١٥/٢، عمرو بن عثمان، دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٩. وانظر مغني اللبيب ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٧٨) ديوانه ٣١٧/٤.

(٧٩) الأمالي ٦٤٨/٢.

(٨٠) ديوانه ٢٨١/٣ وفيه: بما وكأنه..

(٨١) الأمالي ٦٢٤/٢.

(٨٢) ديوانه ٢٨٢/٣.

(٨٣) الأمالي ٦٢٥/٢.وهذا هو الصواب؛ فهو من شواهد حذف الهمزة.انظر مغني اللبيب ص٢٠.

(٨٤) الأمالي ٦٧٦/٢، وانظر أيضًا ٦٢٧/٢، ٦٣٠، ٦٣٢، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٣، ٦٦٢.

(٨٥) عبد الواحد بن علي، إمام في النحو واللغة. انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢١٣/٢، وإشارة التعيين ص ١٩٩، وبغية الوعاة ١٢٠/٢.

(٨٦) ديوانه ص ٢٩/١.

(٨٧) شرح اللمع ١٥٩/١، للعبكري. تحقيق د. فائز فارس. منشورات قسم التراث العربي في الكويت، ط١، ١٤٠٤ه -١٩٨٤م.

(٨٨) لم أقف على قائله وهو في شرح اللمع ١٢٥/١.

(٨٩) ديوانه ص ١٩/٣ ـ ٢٠.

(٩٠) شرح اللمع ٤٠٦/٢.

(٩١) ديوانه ص ١٩٨/١.

(٩٢) شرح الرضي ٢٣٥/١.

(٩٣) ديوانه ص ٣٤٠/٣، وشرح الرضي ٣٣/٢.

(٩٤) ديوانه ص ٨٢/٣.

(٩٥) شرح الرضي ٤٦٥/٢.

(٩٦) لأشجع السلمي في ديوانه ص ٢٠، ضمن «الأشجع السلمي، حياته وشعره». د. خليل بنيان الحسون. دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م. وله في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٥٨، والمقاصد النحوية ٥٧٥/٣، والخزانة ١٤٣/١.

(٩٧) لموسى بن جابر الحنفي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٦٣، والخزانة ١٤٥/١.

(٩٨) شرح الرضي ١٩٤/١ ـ ١٩٥.

(٩٩) شرح الرضي ١٩٤/١ ـ ١٩٥، وانظر الخزانة ٤٦٤/٤ ـ ٤٦٥.

(١٠٠) ديوانه ١٨١/٢.

(١٠١) خزانة الأدب ٤٦٤/٤.

(١٠٢) بدر الدين، الحسن بن قاسم من أعلام العربية، تتلمذ على أبي حيان الأندلسي وغيره، له مصنفات كثيرة. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٥١٧/١.

(١٠٣) ديوانه ص ٣٥٥/١، وروي فيه: «قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جده».

(١٠٤) الجنى الداني ص ٤٢٨، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م. وانظر شرح الرضي ٣٩٠/٤، ومغني اللبيب ص ١٦٠.

(١٠٥) الجنى الداني ص ٥٣.

(١٠٦) ديوانه ص ١٨٥/١، والجنى الدانى ص ١٠٣.

(١٠٧) ديوانه ص ٩٣/٢.

(١٠٨) تذكرة النحاة ص ٤٢٣، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

(١٠٩) ديوانه ١٩٣/٢، وتذكر النحاة ص ٤٢٩.

(١١٠) البقرة ١٧٧/٢.

(١١١) أمالي المرتضى ٦٠٨/١، الشريف المرتضى (علي بن الحسين). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م. ومغني اللبيب ص ١٤٩.

(١١٢) الفاتحة ٧/١.

(١١٣) شرح مقصورة ابن دريد ص ١٤، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة

العربية، حلب، ط١، ١٣٨٩هـ -١٩٧٨م. ومغني اللبيب ص ٥٦٦.

(١١٤) ديوانه ٣٩٩/٢، شرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

(١١٥) ديوانه ص ١٧١، وله في الجنى الداني ص ٢٩٣، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦. وبلا نسبة في الهمع ١٢٥/١.

(١١٦) ديوانه ص ٤١٩/٤.

(١١٧) ديوانه ص ١٦١/١، ومغني اللبيب ص ٤٦٥، وشرح التصريح ١٣٨/٢، لخالد الأزهري. وبهامشه حاشية يس ين زين الدين. دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، لاط، لات. والهمع ١٢٩/٢.

(١١٨) ديوانه ص ٧/٢.

(١١٩) ديوانه ص ٤٨/٣.

(١٢٠) ديوانه ص ٤٣٣، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧٢م. وله في الكتاب ٧٣/٣، والإنصاف ١٨١/١، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٨٤.

(١٢١) مغني اللبيب ص ١١٧.

(١٢٢) ليس في ديوانه. وهو في الأغاني (ط. دار الثقافة) ٢٨٩/١٠ والرواية فيه: والدار جامعة أزمان أزمانا».

(١٢٣) ليس في ديوانه، ينظر: شرح ديوان الأخطل، صنفه إيليا سليم حاوي. نشر وتوزيع دار الثقافة، لبنان،١٩٦٨م. وهو في مغني اللبيب ص ١١٧.

(١٢٤) ديوانه ص ٣٨، ضمن شعراء عباسيون، وفيه: ربما قد ترى.. ولا شاهد فيه. تحقيق يونس أحمد السامرائي. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م. وانظر مغني اللبيب ص ٤٠٨.

(١٢٥) ديوانه ١٨/٢ ـ ١٩. وانظر مغني اللبيب ص ٥٢١.

(١٢٦) مقامات الحريري ص ٩٧، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ. وانظر مغني اللبيب ص ٢٥٤.

(١٢٧) ديوانه ٣٤٧/٢.

(١٢٨) ديوانه ١٩/٢.

(١٢٩) مغني اللبيب ص ٣١٣.

(١٣٠) ديوان سقط الزند ص ١٠٥، ومغني اللبيب ص ٧٠٢.

(١٣١) ديوانه ٤٤/٢.

(١٣٢) مغني اللبيب ص ١١٠.

(١٣٣) مغني اللبيب ص ٦٩، وانظر فيه أيضًا: ص ١١٩، ٢١١، ٢٩٤، ٣٥٤، ٤٩٨، ٥٤٨، ٧٠٣.